دعوات لتنويع موارد الدخل القومي

أوساط برلمانية تحذر من انتكاسة اقتصادية بسبب الاعتماد على النفط

□ بغداد / المدى

ضرورة تنويع الواردات

دعت أوساط برلمانية الى ضرورة تنويع إيرادات الدولة المالية وعدم الاعتماد على النفط من خلال استثمار ثروات الكبريت والفوسفات لتجنب حدوث مشاكل اقتصادية محتملة.

وقالت البجاري بحسب (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن العراق يتمتع بثروات طبيعية كبيرة مكمنة في باطن الأرض وغير مستثمرة كالكبريت والفوسفات التي يمكن أن تجنب البلد مشاكل اقتصادية محتمل حدوثها، كانخفاض أسعار النفط العالمية أو منع تصدير النفط عند إغلاق مضيق هرمز.

وأضافت: على الحكومة أن تفكر بكيفية الخروج من الإيرادات المالية الأحادية الريعية المعتمدة على مبيعات النفط لتنويع موارد الدخل القومي للبلد، ولا يمكن أن يبقى الاقتصاد العراقي متأثراً بتقلبات أسعار النفط العالمية.

وذكرت: يجب وضع خطة اقتصادية شاملة وواضحة تتضمن كيفية استثمار الموارد الطبيعية وتفعيل القطاعين الزراعي والصناعي وتوفير كل احتياجاتهم وتطبيق التعرفة الجمركية وفرض الضرائب، فهذه كلها ستوفر مبالغ إضافية الى خزينة الدولة وتجعل الاقتصاد الوطني متينا ولا يتأثر بكل الأزمات.

ويمتلك العراق احتياطيات كبيرة من الفوسفات والكبريت اللذين يعتبران من الثروات الطبيعية المضافة إلى النفط والغاز.

وعلى الرغم من اكتشاف الكبريت في العراق منذ خمسينيات القرن الماضي ، إلا أن العمل على استثمار مكامنه الكبيرة قد تأخر كثيراً فقد ظل استثماره مقتصراً على عزل الكبريت المصاحب للنفط في معمل استخلاص الكبريت في كركوك وبطاقة (١٥٠) ألف طن سنوياً،أما احتياطياته الكبيرة في المشراق جنوبي الموصل فهي حوالي (٤٥) كم .

بينما الفوسفات يعد من المعادن التي لها اهمية بالغة في صناعات الاسمدة المركبة الثنائية والثلاثية، و بعد أن تبين وجود احتياطيات ضخمة من الصخور الحاوية على الفوسفات في منطقة عكاشات في الصحراء الغربية في محافظة الأنبار، بدأ العمل منتصف السبعينات على استثمارها، فأنشئ في منطقة عكاشات معمل لاستثمار (٥، ٣) ملايين طن من الصخور الحاوية على الفوسفات لإنتاج (١) مليون طن من الفوسفات النقية.

في غضون ذلك، حذرت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب من انتكاسة اقتصادية في البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

وسجلت أسعار النفط في الربع الثاني من العام أكبر تراجع فصلي لها منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ما أثار المخاوف بين بعض أعضاء أوبك.

وكان العراق قد دعا في وقت سابق أوبك لخفض المعروض في حين طالبت فنزويلا باجتماع طارئ للمنظمة في الربع الثالث من العام الحالي إذا لم تتحسن الأسعار.

وحذر النائب محما خليل سنجاري مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب في بيان صحفي"من انتكاسة في الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية"، مطالبا الحكومة الاتحادية باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك".

وينتج العراق أكثر من ٣ ملايين برميل يوميا يقوم بتصدير نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا وتشكل واردات النفط نحو ٩٥ في المئة من موازنة البلاد المالية.

وقال خليل إن "الاقتصاد العراقي سيتعرض لانتكاسة كبيرة في حال استمرار الانخفاض في أسعار النفط العالمية لكون الميزانية المالية للبلاد تعتمد اغلبها على واردات النفط العراقي المصدر".

وطالب الحكومة باتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة ذلك من خلال زيادة إنتاج كمية النفط وكمية الاحتياطي التصديري.

كما طالب الحكومة ووزارة النفط بالعمل بشكل جاد وسريع لإيجاد منافذ بديلة لتصدير النفط العراقي عبر مضيق هرمز في حال حدوث أي توتر عسكري في المنطقة قد يسبب إغلاق هذا المضيق".

ودعا الحكومة لإيجاد موارد بديلة للنفط ومنها دعم قطاع الاستثمار والاقتصاد والزراعة والصناعة والسياحة.

خبير: استرجاع الأموال المجمدة تحتاج إلى قرار دولي

□ بغداد/وكالات

اقترح الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون، تشكيل لجان قانونية ومالية للتفاوض مع مجلس الاتحاد الدولي لرفع القيود المفروضة على الأموال العراقية المودعة في المصارف العالمية واسترجاعها.

وقال انطون بما أن العراق عضو في منظمة المجتمع الدولي فهو خاضع للقوانين والأنظمة الدولية ولا يمكن أن يخالفها، مشيراً الى الأموال العراقية المودعة في الخارج مفروضة عليها قيود بعدم التصرف بها من قبل الامم المتحدة، فهي تحتاج الى قرار دولي ليحق التصرف بها.

وأضاف: أن المفاوضات الدولية ليست سهلة بل تحتاج إلى تشكيل لجان معنية ولها خبرات دولية سواء من البنك المركزي أو وزارة المالية ومن الجهات القانونية المتمكنة أو توكيل جهات قانونية دولية ذات اختصاص بهذا العمل للتفاوض مع الامم المتحدة لرفع القيود المفروضة على الأموال العراقية.

وأوضح: عند صدور القرار الدولي سيتمكن العراق من استرجاع أمواله ويتصرف بها في مشاريع تخدم البلد والاقتصاد الوطني.

وأكدت اللجنة المالية النيابية، في وقت سابق أن استرداد أموال العراق في المصارف الدولية يواجه الكثير من المصاعب وهو بحاجة إلى المزيد من الدراسة.

برلماني يعد تبديل العملة المحلية ممارسة غير دستورية

□ بغداد/ المدى

اعتبر عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية سلمان الموسوي محاولات البنك المركزي استبدال العملة المحلية، ممارسة غير دستورية تقود البلد نحو المجهول .

وأضاف الموسوي في بيان نقلته وكالة "البغدادية نيوز": انه "لا يحق للبنك المركزي استبدال العملة، في الوقت الذي تنص فيه المادة ١١٠ من الدستور على" أن من حق السلطات الاتحادية رسم السياسات المالية وإصدار العملة في البلد" يعني السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتابع " أن رئاسة البنك المركزي ومنذ أكثر من سنة تطرح موضوع حذف الأصفار من العملة العراقية وتعزو الأسباب الى تقوية العملة العراقية ومنحها قيمة عالمية ، لكن وبعد أن دققنا الموضوع وجدناها ليست عملية حذف أصفار وانما استبدال عملة بكامل حيثياتها، موضحاً أن الدليل على ذلك هو تغيير رموز العملة الحالية ما يؤكد انها عملية استبدال وليس حذف أصفار، متوقعا ان تؤدي عملية الاستبدال إلى مشاكل كثيرة منها قد تدخل البلد عملة مزورة في الوقت الذي نعمل على استقرار السوق ما يؤدي الى انهيار العملة العراقية بالكامل". ووصف " محاولات البنك المركزي تنفيذ هذا المشروع مطلع العام المقبل ، بأنها عمل انفرادي غير صحيح ومرفوض جملة وتفصيلا لأنها عملية استبدال مجهولة النتائج وأوضح "أن استقرار الاقتصاد والسوق العراقية يتم من خلال تفعيل القطاعات المدرة للدخل ، وتشجيع القطاع الخاص وجعل البلد بيئة جاذبة للاقتصاد والاستثمار لا عن طريق حذف الأصفار.

مطالبة بمراقبة تخصيصات الإيرادات

□ بغداد / المدى

أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شورش مصطفى حاجي أهمية الإسراع في تشريع قانون مراقبة تخصيصات الإيرادات المالية الموزعة على المحافظات والوزارات ضمن الموازنة العامة لضمان صرف الأموال المخصصة للمشاريع ومحاربة الفساد المالي.

وقال حاجي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن مشروع قانون مراقبة صرف التخصيصات المالية في الدولة يعد جيداً ويجب الإسراع في إقراره لأنه سيجبر المحافظات والوزارات على صرف الأموال المخصصة لها ضمن الموازنة العامة في مشاريع تخدم البلد.

وأضاف: أن مشروع القانون يعد احد العوامل المساعدة على محاربة الفساد المالي الذي تعاني منه أغلب الدوائر التابعة للوزارات والمحافظات، لأنه سيراقب أوجه صرف الأموال، مؤكداً تقديم مشروع القانون إلى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه خلال الجلسات القادمة.

وكانت اللجنة القانونية النيابية أعلنت في وقت سابق عن إرسال مشروع قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيصات الإيرادات الاتحادية لرئاسة مجلس النواب لمناقشته وثم التصويت عليه.

واعدت لجنة الأقاليم والمحافظات غير المرتبطة بإقليم في مجلس النواب العراقي مشروع تشكيل هيئة اتحادية مستقلة لمراقبة توزيع الموازنة المالية وفق مبدأ التوازن بين المحافظات وإقليم كردستان العراق.

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
مناقصة رقم (٦٣) / إعلان للمرة الاولى

العدد: ١١٧٧
التاريخ:٢٠١٢/٧/٣

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الاولى للمشروعين الموضحين في الجدول المرفق والخاصين بالشركة العامة للبيطرة/ المستشفى البيطري في المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٧/٨ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٧/٢٢ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع باجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب.

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٧/٢

مناقصة رقم (63) / إعلان للمرة الاولى
مشروعي الشركة العامة للبيطرة/ المستشفى البيطري في المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	بناء وتجهيز مختبر بيطري	الرميثة	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	إنشاء مستوصف بيطري في بصية	بصية	إنشائية/٩	١٠٠٠٠٠	

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الكهرباء
المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

إعلان مناقصة ٥/٢/ ٥٩٠٨

تعلن المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (Digital Controller of Boiler panel/ القدس) فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً داخل العراق وخارجه تقديم عطائهم على المناقصة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (٢٠١٢/٧/٣١) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقاً، ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

للمعلومات يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنيت
www.elecgeepmi.com

المدير العام